المجلس التأسيسي

محضر جلسة ١٦/ ٦٢

يوم الثلاثاء ٢٨ صفر سنة ١٣٨٢ هـ

الموافق ٣١ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٢م

الساعة الثامنة صباحا

عقد المجلس التأسيسي في مقره في قاعة الاجتماعات جلسته العادية العلنية ٦٢/١٦ في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ٢٨ صفر سنة ١٣٨٢ هـ ، الموافق ٣١ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٢ م ، برئاسة صاحب السعادة رئيس المجلس التأسيسي السيد عبد اللطيف محمد الثنيان الغانم بحضور أصحاب السعادة الوزراء والسادة الاعضاء الآتية أسماؤهم :

أحمد خالد الفوزان
الشيخ جابر العلي السالم الصباح
الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح
حمود الزيد الخالد
سعود العبد العزيز العبد الرزاق
الشيخ سالم العلي السالم الصباح
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح
الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح
عباس حبيب مشاور
عبد الرزاق سلطان أمان
عبد العزيز حمد الصقر
عبد الله فهد اللافي الشمري
علي ثنيان صالح الأدينة
الشيخ عبد الله الجابر الصباح
محمد رفيع حسين معرفي
محمد وسمي ناصر السديران
محمد يوسف النصف
منصور موسى المزيدي
الشيخ مبارك الحمد الصباح
الشيخ مبارك عبد الله الاحمد الصباح
الشيخ محمد أحمد الجابر الصباح
نايف حمد جاسم الدبوس
يوسف خالد المخلد

كما حضر هذه الجلسة السيد الامين العام للمجلس التأسيسي الاستاذ علي محمد الرضوان والسيد الخبير القانوني الاستاذ محسن عبد الحافظ ، كما حضر هذه الجلسة ايضا عدد من السادة المواطنين ورجال الصحافة والاذاعة والتلفزيون وقام بسكرتارية هذه الجلسة

السيد بن عبد اللطيف نويد الفليج وعبد العزيز محمد الرشيد

وقد تغيب عن حضور الاجتماع كل من أصحاب السعادة الوزراء والسادة الاعضاء الآتية اسماؤهم :

الدكتور أحمد الخطيب

خليفة طلال الجري

الشيخ خالد العبد الله السالم الصباح

سليمان أحمد الحداد

الشيخ صباح السالم الصباح

مبارك عبد العزيز الحساوي

يعقوب يوسف الحميضي

وفي تمام الساعة الثامنة صباحا اعلن صاحب السعادة رئيس المجلس بعد اكتمال النصاب القانوني انتتاح الجلسة وطلب من السيد الامين العام البدء بتلاوة جدول الاعمال .

وبدأ سيادة الامين العام تلاوة البند الاول من جدول الاعمال الخاص باقرار محضر الجلسة السابقة ، فتكلم السيد حمود الزيد الخالد (وزير العدل) تصحيح اسمه الوارد خطأ في محضر الجلسة السابقة قائلا : ان اسمي " حمود " وليس " محمود " فأرجو تصحيحه لو سمحتم .

وسأل سعادة الرئيس : هل هناك اعتراض آخر على محضر الجلسة السابقة .

ولما لم يكن هناك اي اعتراض فقد وافق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

ثم تلى سيادة الامين العام البند الثاني من جدول الاعمال الخاص بتقرير اللجنة المختصة بشأن مشروع قانون الجمعيات التعاونية .

ثم طلب صاحب السعادة الرئيس من حضرات الاعضاء ابداء رأيهم اذا كان لديهم أي اعتراض ، وقال سعادته ايضا : هل هناك داع لتلاوة مشروع القانون بكامله مادة مادة .

فتكلم سعادة وزير الكهرباء والماء الشيخ جابر العلي السالم الصباح قائلا :

ان المشروع موزع على الاعضاء ، وكذلك تقرير اللجنة فأرى ان لا لزوم لقراءته مادة مادة ومن لديه من السادة الاعضاء أي اعتراض على اية مادة فليتكلم .

وتكلم سعادة الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح (وزير المالية والاقتصاد) قائلا : ان اللائحة الداخلية للمجلس توجب قراءة مشروعات القوانين مادة مادة .

ثم وجه سعادة الرئيس السؤال الآتي الى السيد الخبير القانوني الاستاذ محسن عبد الحافظ قائلا :

ما رأيك في الموضوع ؟

فتكلم السيد الخبير قائلا : ليس هناك من فرق ومن الافضل سؤال المعترضين فقط لان مشاريع قوانين كثيرة وطويلة ومعروضة على المجلس في هذه الجلسة .

فوافق المجلس على عدم قراءة القوانين مادة مادة والاكتفاء بسؤال من له اعتراض على أية مادة من المواد .

ولما لم يكن من اعتراض على مشروع قانون الجمعيات التعاونية فقد وافق المجلس على مشروع القانون هذا دون أي تعديل .

ثم تلى سيادة الامين العام البند الثالث الخاص بتقرير اللجنة المختصة بشأن مشروع قانون المساعدات العامة .

فسأل سعادة الرئيس السادة الاعضاء رأيهم في مشروع القانون هذا وعما اذا كان هناك اعتراض عليه .

ولما لم يكن هناك اى اعتراض فقد وافق المجلس التأسيسي على مشروع القانون الخاص بالمساعدات العامة دون أي تعديل .

وتلا سيادة الامين العام البند الرابع من جدول الاعمال الخاص بتقرير اللجنة المختصة بشأن مشروع قانون الاندية والنفع العام .

فسأل صاحب السعادة الرئيس السادة الاعضاء رأيهم في هذا المشروع وعما اذا كان لديهم أى اعتراض عليه .

ولما لم يبد أحد من السادة الاعضاء اى اعتراض حول مشروع القانون المذكور أعلاه فقد وافق المجلس عليه دون أي تعديل .

وأعلن سيادة الامين العام البدء بمناقشة البند الخامس من جدول الاعمال والمتعلق بتقرير اللجنة المختصة بشأن مشروع القانون الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

فسأل صاحب السعادة الرئيس السادة الاعضاء رأيهم في هذا المشروع وعما اذا كان لديهم أى تعليق أو اعتراض عليه .

وحيث انه لم يكن هناك اى اعتراض فقد وافق المجلس التأسيسي على مشروع القانون الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي دون تعديل .

ثم تلا سيادة الامين العام البند السادس الخاص بتقرير اللجنة المختصة بشأن مشروع قانون بتعديل جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالوظائف العامة المدنية .

حيث سأل سعادة الرئيس السادة الاعضاء رأيهم في هذا المشروع وعما اذا كان لديهم اى اعتراض عليه .

وبما أنه لم يكن هناك اى اعتراض فقد وافق المجلس على المشروع المذكور أعلاه دون أي تعديل .

ثم طلب صاحب السعادة الرئيس من السيد الامين العام تلاوة البند السابع من جدول الاعمال والمتعلق بمشروع القانون الخاص بتنظيم السجون .

حيث تلاه سيادة الامين العام وقال : ان هناك مادتين في مشروع القانون هذا معترض عليهما من أحد اعضاء اللجنة المختصة وهي المادة رقم " ٨ " والمادة رقم " ١٧ " وهو السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد .

أما عضوا المجلس الاخرين فقد وافقا على الصيغة الاصلية للمادة (٨) والغاء التعديل الاول للجنة عليهما الخاص بإشراف النيابة العامة على السجون مع وزارة الداخلية .

أما السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد فقد احتفظ برأيه الخاص بإشراف النيابة العامة على السجون مع وزارة الداخلية .

وكذلك بالنسبة للمادة " ١٧ " من مشروع القانون المذكور أعلاه .

ثم تكلم صاحب السعادة الرئيس موضحا فقال : ان هاتين المادتين من مشروع القانون الخاص بتنظيم السجون كانتا مؤجلتين في جلسة سابقة للمجلس ونود اعادة بحثهما الآن .

فطلب سعادة وزير الداخلية قائلا : ارجو تلاوة تقرير اللجنة التي سبق لها بحث هذا الموضوع .

فقال صاحب السعادة الرئيس : هل نقرأ نص التقرير أولا ثم نعود لمناقشة هاتين المادتين . فوافق السادة الاعضاء المحترمين على قراءة التقرير بكامله أولا .

فبدأ سيادة الامين العام بتلاوة تقرير اللجنة المختصة بشأن مشروع القانون المذكور أعلاه وعندما وصل الى المادة الثامنة منه طلب سعادة وزير الداخلية الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح الكلام قائلا :

ان اثنين من أعضاء اللجنة وافقا على ما جاء بالقانون من حيث ان وزارة الداخلية هي السلطة الوحيدة التي يجب ان تتولى الاشراف على السجون ورأى السيد العضو/سليمان أحمد الحداد ان يشترك في هذه المسؤولية جهة أخرى وهي " النيابة العامة " واني أرى ان اشراك سلطة أخرى مع وزارة الداخلية سوف يحدث تضاربا في الاختصاصات ولكننا سنتعاون مع النيابة لمصلحة البلد .

فعلق السيد عبد الرزاق سلطان أمان على ذلك بقوله : ان اللجنة لدى مناقشتها للقانون اكدت ابقاء نص المادة على أصلها دون تعديل .

فتكلم صاحب السعادة الرئيس قائلا : نحن سبق لنا ان اجلنا المناقشة في هذا الموضوع فهل ترون تأجيله ام البت في هذه الجلسة .

فتكلم السيد العضو المحترم محمد رفيع حسين معرفي قائلا : ليس للنيابة حق في التدخل في شؤون وزارة الداخلية .

ثم سأل صاحب السعادة الرئيس السادة الاعضاء قائلا ، هل هناك اعتراض على هذه المادة؟
ولما لم يكن هناك اى اعتراض عليها ، فقد وافق المجلس على المادة " ٨ " كما جاءت في أصل مشروع القانون والتي تنص: " على ضابط السجن ان يبلغ مدير السجون فورا نبأ وفاة كل مسجون يموت فجأة او انتحارا او نتيجة لحادث ، أو يصاب اية اصابة بالغة او يفر . وبكل جناية تقع من المسجونين او عليهم ، وبكل جنحة خطيرة تقع من المسجونين أو عليهم ولا يكفي فيها الجزاء التاديبي مع اخطار الوزارة فورا عن هذه الحوادث ."
ثم طلب سعادة الرئيس من السيد الامين العام تتمة قراءة التقرير .
فاتم سيادته قراءة التقرير حيث سأل صاحب السعادة الرئيس الاعضاء رأيهم في المادة " ١٧ " من هذا القانون وهل هناك من اعتراض عليها .
ولما لم يكن هناك من اعتراض فقد وافق المجلس على المادة " ١٧ " كما جاءت في الاصل والتي تنص: " لوزير الداخلية ان يتثبت من ان أوامر النيابة وقرارات المحاكم يجرى تنفيذها على الوجه المبين فيها ومن انه لا يوجد شخص مسجون بغير وجه قانوني .
ويحيل الشكاوى التي ترد اليه في هذا الشأن الى مدير السجون لفحصها وموافاته بنتيجة الفحص . "
ثم طلب سعادة الرئيس من السادة الاعضاء ابداء رأيهم في مشروع القانون باكمله وهل لديهم اى اعتراض عليه .
ولما لم يكن هناك اى اعتراض ، فقد وافق المجلس على مشروع القانون الخاص بتنظيم السجون بالصيغة التي اشار اليها تقرير اللجنة المختصة ، مع الغاء اعتراض احد اعضاء اللجنة السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد حول تعديل المادتين " ٨ " و " ١٧ " من المشروع .
ثم طلب سعادة الرئيس من السيد الامين العام قراءة البند الثامن والتاسع من جدول الاعمال والمتعلق بمشروع قانون بشأن انضمام الكويت الى اتفاقية المنظمة الحالية الدولية ومؤسسة التنمية الدولية والبند التاسع من جدول الاعمال المتعلق بمشروع قانون بشأن انضمام الكويت الى اتفاقيتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير وهما المشروعان المحالان من قبل الحكومة .
ثم تلا السيد الامين العام كتاب الاحالة الموجه من الحكومة الى رئاسة المجلس .

فطلب سعادة وزير المالية والاقتصاد الكلام فقال ، بالنسبة لدراسة هذين المشروعين أحب ان الفت نظر المجلس الى ضرورة الاسراع في دراستهما للتصديق عليهما قبل الخامس عشر من شهر اغسطس سنة ١٩٦٢ ، حيث ان هذا التاريخ هو آخر موعد حدد من قبل هذه المؤسسات لمناقشة انضمامنا اليهما

فتكلم السيد العضو المحترم أحمد خالد الفوزان قائلا ، لقد عرض علينا سعادة رئيس المجلس هذين المشروعين في اللجنة ولكننا لم نتمكن من دراستهما لعدم ورود مذكرة توضح هذين المشروعين ،

فطلب السيد الخبير القانوني الاستاذ محسن عبد الحافظ الكلام قائلا ،

لقد ارسلت ترجمة هذه الاتفاقيات الى مجلس الوزراء ،

فرد عليه السيد العضو المحترم احمد خالد الفوزان قائلا ، كيف لنا ان نقر شيئا لا نعرفه وانت ايضا لم تحضر معنا ، وقد كان بامكاننا دراستها ولكن القانون نفسه يشير الى ان الترجمة مرفقة معه ، ولكنها لم تكن مرفقة ،

فقال صاحب السعادة الرئيس ، ان هذين المشروعين سيحالان اليكم في هذه الجلسة

فتكلم سعادة وزير الصحة العامة السيد عبد العزيز حمد الصقر قائلا ، هناك مجال واسع للدراسة ، فرد عليه سعادة وزير الكهرباء والماء الشيخ جابر العلي السالم الصباح قائلا ، يجب ان نسرع في دراستهما لكي لا تضيع علينا فرصة الانضمام الى هذه المؤسسات الدولية

فقال السيد العضو المحترم أحمد خالد الفوزان ، الغلطة غلطتكم انتم حيث لم ترسلوا الينا ما يوضح لنا هذه المشاريع ،

ثم اقترح سعادة الرئيس على المجلس ان يعقد اجتماع في هذه الجلسة بين اعضاء لجنتي الشؤون الاقتصادية والشؤون الخارجية والارشاد والانباء لدراسة هذين المشروعين وان ترفع الجلسة هذه في تلك الفترة ،

وعند موافقة المجلس على هذا الاقتراح اعلن الرئيس رفع الجلسة لمدة ربع ساعة كي يتسنى للجنة المختصة المشتركة دراسة هذين المشروعين ،

واعلن سعادة الرئيس رفع الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف صباحا ،

وفي تمام الساعة الثامنة والدقيقة الخمسين " ٨،٥٠ " صباحا وبعد انتهاء اللجنة المختصة المشتركة من دراستها مشاريع القوانين المحالة اليها أعلن سعادة الرئيس استئناف الجلسة ، فطلب من السيد الامين العام تلاوة تقرير مشروعي القانونين موضوعا البحث ،

فتكلم السيد الامين العام واحاط المجلس علما بموافقة اللجنة المشتركة عليهما دون تعديل ثم تلاهما تباعا ،

فطلب سعادة الرئيس من السيد الخبير القانوني تفسير النقاط المهمة بالنسبة لهذين المشروعين واهميتهما للكويت ،

فقال السيد الخبير القانوني : ان الموضوع المعروض على حضراتكم خاص بانضمام الكويت الى أربعة من المنظمات الدولية • فكل هذه المنظمات هيئات دولية ملحقة بمنظمة الامم المتحدة وهي المنظمات التي لم تنتسب اليها الكويت بعد واهمها صندوق النقد الدولي •

وقد ارسلت الكويت وفدا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير للتباحث حول قيمة الاكتتاب • وبقدر المبلغ المشترك به تعطى الاصوات للدول المشتركة •
فالاساس الحسابي جرى بقياس قيمة ممتلكات الدولة وعملاتها وما لديها من ذهب توصلنا الى اتفاق بدفع ٥٠ مليون دولار وعلى أساسها تحدد بقية الالتزامات •

فصندوق النقد الدولي تدفع له الكويت عند الانضمام " ١٢٥٠ " اثنى عشر ونصف مليون دولار من الذهب • فينقل رصيد الكويت من الذهب الذى عينه الصندوق الى أمريكا ويتبقى لدى حكومة الكويت باقي المبلغ وسوف لا تدفعه الآن وهو بالعملة المحلية طبعا •

أما البنك الدولي للانشاء والتعمير • فهو التزام حكومة الكويت في الاشتراك بمبلغ (٦٦٧٠٠٠٠) يدفع ٢٪ من نصفه عند الانتساب أى (٦٦٧٠٠٠) بالدولارات و(٦٠٠٣٠٠٠) بالدينار الكويتي •

المؤسسة الثالثة هي مؤسسة التنمية الدولية وهذه تعطي قروض للدول النامية بدون فائدة • وليس للكويت فوائد مادية منها • والتزام الكويت فيها هو (٣٦٠٠٠٠٠) دولار سندفع منها ٦ وربع ٪ حال انضمامنا اليها ومقدار ذلك (٢١٠ آلاف دولار) وتساوى حوالي (١٣٠ ألف دينار كويتي) على ما أعتقد •

وسندفع الباقي على ثلاثة أقساط نسبة كل منها ١ وربع ٪ أى (٤٢٠٠٠) دولار يدفع القسط الأول في ٨/ ١١/ ١٩٦٢ والثاني في ٨/ ١١/ ١٩٦٣ والثالث في ٨/ ١١/ ١٩٦٤ وهكذا يتبقى من المبلغ الأصلي ٩٠٪ تدفع على أقساط كل قسط نسبته ١٨٪ أى ما يعادل (٦٠٤٨٨) دولارا •

يمكن ان يدفع بأى عملة قابلة للتحويل أو العملة الكويتية •

الرابعة والاخيرة هي المنظمة الحالية الدولية وهذه منظمة خاصة بالمشروعات داخل الدول وهذه المنظمة للكويت عليها فوائد • وسندفع المبلغ المطلوب بالدولارات الامريكية ومقداره (٣٦٩٠٠٠) دولارا •

فسأل سعادة الرئيس السادة الاعضاء رأيهم في مشروعي القانونين • ولما لم يكن هناك معارضة فقد وافق المجلس عليهما كما جاءا في الاصل بدون أى تعديل •

ثم طلب السيد العضو المحترم نايف الدبوس الكلام طالبا الاذن من سعادة الرئيس بتوجيه سؤال الى سعادة وزير الكهرباء والماء قائلا •

سعادة الرئيس، استأذن بسؤال خارج عن جدول اعمال الجلسة لتوجيهه الى وزير الكهرباء والماء نهل لي التاءه ؟

فأبدى سعادة وزير الكهرباء والماء موافقته على طرح السؤال فأذن سعادة الرئيس للسيد العضو المحترم نايف الدبوس بالقاء سؤاله .

فقال السيد العضو المحترم نايف الدبوس، ما هي الاجراءات التي اتخذتموها لمد الماء الى القرى الساحلية وما السبب في أنكم طلبتموه من شركة النفط الكويتية ولم يصل الى القرى المعنية حتى الآن ؟ وبما أن الماء قليل في الفحيحيل فاني اطلب ما ترونه مناسبا .

فتكلم سعادة وزير الكهرباء والماء قائلا، اعتقد ان الاخ نايف عضو في لجنة المرافق العامة وقد اطلع على مشاريع الحكومة في هذا الشأن . فلقد طلبنا من الشركة تزويد القرى الساحلية بالماء ولكن لم يكن لديها فائض لمد هذه القرى .

وهنالك مشاريع ستنجز مستقبلا . والجهراء نمدها من الروضتين وفيلكا بواسطة (الدوب) والفروانية والعضيلية وجليب الشيوخ من المضخة ، أما من حيث تزويد هذه القرى بالماء فقد أعد مشروع لانشاء مصفاة في المنطقة ولكن ذلك سينفذ على المدى البعيد لان الميزانية لا تمكن من انجازه في الوقت الحاضر .

فرد عليه السيد العضو المحترم نايف الدبوس قائلا ، لماذا لا يمد " البايب " من اليوم وتتخذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض الازمة . أما بخصوص التكاليف فلا اعتقد ان مشروعا كهذا سيكلف كثيرا وهذا حق من حقوق المواطنين .

فقال سعادة وزير الكهرباء والماء ، الميزانيات أعدت دون ان يدخل في الحساب تنفيذ المشروع لهذا العام فاذا كنت ترى السرعة في البت او لديك اى اقتراح نقدمه للمجلس لبحثه .

فقال السيد نايف الدبوس، أريد بحثه عندكم في الوزارة .

فرد عليه سعادة وزير الكهرباء والماء قائلا ، الوزارة ليس في يدها عمل شيء وهذا شيء غير محدود في ميزانيتنا ونفس ميزانيتنا محدودة .

فقال السيد نايف الدبوس، اني اعرض المشكلة على المجلس ومن المناسب ان يساعدنا جميع الاخوان في هذا الطلب لانه طلب صحيح .

ثم وجه سعادة وزير الداخلية الى السيد العضو المحترم السؤال التالي ،
لكي يفهم المجلس الموضوع هل يتحدث الاخ نايف عن وصول الماء ام عن التسميرة ؟ أود أن يوضح الامر للمجلس .

فقال السيد العضو المحترم نايف الدبوس، اني اعنيه من كل ناحية ففي " فيلكا " يصل الماء بواسطة " الدوب " وثمن رخيص فلماذا لا يصل الى الفحيحيل .

فرد سعادة وزير الكهرباء والماء قائلا : نحن لم نضع في برنامجنا القرى لان امكانية الماء لا تكفي غير المدينة فقط . ثم هذا ليس مدرجا ولم يبحث في الاول فاذا كان المجلس يرى ما يراه الاخ نايف يمكن للحكومة ان تنقل الماء الى هناك .

نحن في فيلكا نعمل بهذه الطريقة ونحن ننقل الماء اليها . فهل يرضى الاخ نايف هذا الحل ؟

تعلق على ذلك سعادة وزير البريد والبرق والهاتف قائلا : اذا كانت الوسائل الفنية تحول دون التنفيذ فيجب ان ينظر الى كل القرى بنظرة واحدة واعتقد ان كلا من وزير الكهرباء والماء والعضو المحترم نايف الدبوس يريد حل هذه المشكلة ، أما بالتخفيض في هذا أمر شبه مستحيل فالمسألة تريد لها دراسة وافية .

فقال السيد نايف الدبوس : اني أطلب الماء لجميع القرى الساحلية ولم أكن أقصد التحيحيل وحدها .

فقال سعادة وزير الكهرباء والماء : هل يمكن اعطاء احصاء عن الكويتيين هناك ؟ كم عددهم بالنسبة لغيرهم ؟ فاذا اردتم الحل الوقتي لهذه المشكلة فهو ان تضع الحكومة خزانا في المنطقة وتعهد اليه بمتعهد يتولى نقل الماء اليها .

ثم تكلم سعادة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل السيد محمد يوسف النصف قائلا : اقترح ان يحال هذا الاقتراح الى مجلس الوزراء للبحث عن حل لهذه المشكلة امام مجلس الوزراء اقتراحات بحاجات ذوى الدخل المحدود وغيرهم فليبحث مجلس الوزراء هذا الموضوع ايضا .

فقال سعادة وزير الكهرباء والماء : اقتراح نايف معقول جدا فاذا اراد ان نأتي له في الجلسة القادمة بالاقتراحات التي لدينا لحل هذه المشكلة فنحن على استعداد لذلك .

ثم أعلن صاحب السعادة الرئيس بعد موافقة المجلس انهاء الموضوع على أن يحال الى مجلس الوزراء لبحثه .

وفي تمام الساعة التاسعة والدقيقة العشرين " ٩٢٠ " صباحا أعلن صاحب السعادة رئيس المجلس انتهاء الجلسة .

الامين العام — الرئيس